**المحاضرة الثانية عشرة**

**حدود النفقات العامة**

هل يمكن للدولة ان تسير إلى ما لا نهاية وتندفع في موضوع الإنفاق العام أم هناك حدود في الإنفاق وما هي هذه الحدود ؟ الذي يحكم الإنفاق العام هو الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة ، لكن الدولة لديها سلطة قسرية مقارنة بالافراد الذين لا يمتلكون هكذا سلطة فلماذا لا تعتمد الدولة على هذه السلطة القسرية وتجمع ما تشاء من الإيرادات التي تمكنها من ان تنفق ما تشاء ؟ الجواب : ان الدولة يجب ان تحسب حساب الطاقة المالية للدخل القومي ، بعبارة أخرى مدى قدرة الدخل القومي على توفير الطاقة المالية ومن ثم توفير أو زيادة الإيرادات ، أهم الإيرادات هي الضرائب والقروض العامة ، إذا الدخل القومي ومدى قدرته على توفير الإيرادات يمكن تحديدها بجانبين :

1. قدرة الدخل القومي على توفير الضرائب أي نسبة الضرائب التي يمكن الحصول عليها من الدخل القومي وهذه تسمى بالمقدرة التكليفية .
2. أما نسبة القروض العامة على الدخل القومي أي قدرة الدخل القومي على توفير القروض العامة (المقدرة الاقراضية) .

المقدرة التكليفية وتقسم إلى قسمين :

* 1. المقدرة التكيفية القومية .
  2. المقدرة التكليفية الجزئية .
     1. المقدرة التكليفية القومية : يقصد بها على المستوى الكلي قدرة الوحدات الاقتصادية ككل على المساهمة الضريبية أي بلوغ أقصى حصيلة ضريبية يمكن استقطاعها من الدخل القومي وتسمى العبء الضريبي الامثل الذي يمكن تعريفه بأنه (أقصى قدر من الأموال يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبه وذلك في ظل النظام السياسي والاجتماعي السائد ودون احداث اية ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لا يمكن تحملها) .

**س/ ما هي المعايير التي يمكن ان تستند إليها في تحديد العبء الضريبي الامثل ؟**

**ج/ المعيار الأول الذي وضعه الاقتصاديون لتحديد العبء الضريبي الامثل يتمثل بالمقارنة بين السلع والخدمات التي تنتجها الدولة من استخدامها للضرائب وبين السلع والخدمات التي يمكن للافراد ان ينتجوها فيما لو لم تؤخذ الضرائب منهم ، فإذا كانت السلع والخدمات المنتجة من قبل الدولة أعلى من السلع والخدمات التي يمكن للافراد ان ينتجوها عندئذ نقول بأننا نقترب من العبء الضريبي الامثل والعكس صحيح ، المعيار الثاني لا يختلف في جوهره عن المعيار الأول فإذا أسهمت الضرائب التي تجبيها الدولة في زيادة الدخل القومي بنسبة أعلى من زيادته فيما لو تركزت الضرائب لدى الافراد لاستخدامها عندئذ يكون اقرب من العبء الضريبي الامثل والعكس صحيح .**

بعض الاقتصاديين اعترض على هذين المعيارين لانهما يعتمدان على استخدام الحصيلة الضريبية وليس جمع الحصيلة الضريبية بينما المهم برأي الاقتصاديين هو كيف تجمع الحصيلة الضريبية ، هذا جانب والجانب الآخر ان كلا المعيارين السابقين يعتمدان على كفاءة الجهاز الاقتصادي للدولة والافراد ، على هذا الأساس وضع بعض الاقتصاديون معياراً ثالثاً قد يكون هو الافضل في تحديد العبء الضريبي الامثل ، إذا زادت الحصيلة الضريبية بنسبة أعلى من زيادة العبء الضريبي المتولدة عن زيادة اسعار الضرائب النافذة وفرض ضرائب جديدة عندئذ يكون الوعاء الضريبي في تزايد وفي هذه الحالة نقترب من العبء الضريبي الامثل ، أما إذا كانت الحصيلة الضريبية تزداد بنسبة اقل من العبء الضريبي في هذه الحالة يكون الوعاء الضريبي في تناقص وتبتعد عن العبء الضريبي الامثل ، إذن العبء الضريبي الامثل هو الذي يحقق اكبر حصيلة ضريبية ممكنة .

* + 1. المقدرة التكليفية الجزئية : يقصد بها المقدرة التكليفية للوحدات الاقتصادية ، أي مقدرة الأشخاص الطبيعية والمعنوية على المساهمة من خلال دخولهم في تحمل الأعباء العامة ، وتتوقف المقدرة التكليفية الجزئية على عاملين :

1. طبيعة الدخل : المساهمة الضريبية للاشخاص الطبيعية والمعنوية تكون أعلى كلما كانت دخولهم أكثر ارتفاعاً واستقراراً وفي هذا الإطار ينبغي ان نميز بين دخل متولد عن رأس المال ودخل متولد عن العمل ، فالنوع الأول يكون أكثر ارتفاعاً واستقراراً لذلك تفرض عليه ضرائب أعلى ، أما النوع الثاني فيمتاز بالانخفاض والتذبذب نتيجة للكثير من العوامل منها البطالة ومنها الظروف النفسية والصحية والبايولوجية وغيرها ، ولذلك حصل تمييز في التشريعات المالية للدول المختلفة بين الدخل المتأتي من رأس المال والمتأتي من العمل .
2. كيفية استخدام الدخل : لا تقتصر المقدرة التكليفية الجزئية على طبيعة الدخل انما تتوقف أيضا على كيفية استخدام الدخل فالفرد لا يكفي ان تترك له الحرية في إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية ، إنما لابد أيضاً من ان يترك له مجالاً واسعاً في إشباع الحاجات الأخرى غير الأساسية ومنها الثقافية والترفيهية لأنها حق طبيعي للفرد من ناحية ولكونها تسهم من ناحية أخرى في تحسين القدرة الإنتاجية لدى الأفراد .

**المقدرة الاقراضية**

ويقصد بها مقدرة الدخل القومي على تلبية حاجات القرض العام وتتوقف على عاملين :

1. مستوى الادخار القومي .
2. توزيع الجزء المدخر بين الاقراض العام والخاص .
3. مستوى الادخار القومي : يقسم الدخل عادة إلى قسمين هما : الاستهلاك والادخار ، وعادة ما تكون مساهمة الأفراد في القرض العام من خلال ادخار اتهم وليس من خلال الجزء المخصص للاستهلاك ، ومن هذا المنطلق نستطيع القول ان هناك عاملين يؤثران على القدرة الاقراضية للأفراد هما :
4. مستوى الدخول : فكلما كانت الدخول مرتفعة أدى ذلك إلى زيادة المقدرة الاقراضية وهنا تكون المقدرة الاقراضية في الدول المتقدمة مرتفعة مقارنة بالدول النامية وذلك بسبب ارتفاع مستوى الدخول نسبياً .
5. الميل للاستهلاك (نسبة الاستهلاك إلى الدخل) : فكلما كان الميل للاستهلاك مرتفعاً أدى ذلك الى انخفاض المقدرة الاقراضية وذلك بسبب انخفاض الادخار الذي يحول القرض العام والعكس صحيح .
6. توزيع الجزء المدخر بين القرض العام والخاص : يعد ان يغطي الفرد حاجته الاستهلاكية المختلفة يبقى لديه جزء من الدخل كادخار هذا الجزء المدخر قد يتجه إلى القرض الخاص وقد يتجه إلى القرض العام أو كليهما فإذا كانت لدى الفرد القدرة في استثمار أمواله المدخرة والحصول على عوائد مالية أو كانت له الفرصة في أن يقدم أمواله إلى الآخرين كقروض خاصة مقابل أرباح أو فوائد مجزية في هذه الحالة سوف تتأثر مقدرة الفرد الاقراضية باتجاه التناقص ، أما إذا لم تتح لدى الفرد فرص الاستثمار أو القرض الخاص عندئذ سوف يتجه نحو القرض العام من خلال شراء السندات من الدولة وفي هذه الحالة سوف تزداد المقدرة الاقراضية ، إذن هناك علاقة عكسية بين القرض الخاص والمقدرة الاقراضية التي تتعلق بالدولة .

**ان الانفاق العام محكوم بحدود معينة وهذه الحدود تمثل مصادر تغذية الايرادات العامة اللازمة لتغطية الانفاق العام وان هذه الحدود تتمثل بقدرة الوحدات الاقتصادية المالية على المساهمة في القروض العامة والمساهمة الضريبية في دفع عجلة الانفاق العام لتحقيق النفع العام وتنقسم هذه المقدرة الى مقدرة تكليفية كلية واخرى جزئية .**